أزمة قرار تمثيل الشعب الفلسطيني في قمة مؤتمر الرباط 1974م وأثره على العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية *

د. محمد منصور أبو ركبة **

* تاريخ التسليم: 4/ 4/ 2015م، تاريخ القبول: 10/ 8/ 2015م.
** أستاذ مساعد/ جامعة الأزهر/ غزة/ فلسطين.

ملخص:

تعتبر أزمةُ قرارِ تمثيلِ الشعب الفلسطيني بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من الموضوعاتِ الهامة نظرًا للحاجة لتأريخ ذلك الخلاف في قمة الجزائر والرباط عام 1974م، باعتبار أنَّ هذه الفترةَ شهدت الكثير من التطورات الداخلية والإقليمية والدولية.

وعليه فإنَّ مشكلةَ البحثِ هي التأريخُ لذلك التنافس في هذه الفترة في ضوء التطورات المتلاحقة على الصعيدين الإقليمي والدولي منذ خروجِ الدول العربية منتصرةً في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973م، ومرورًا بمطالبة منظمة التحرير الفلسطينية، بوحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، ثم حصولها عليه، وما أثر ذلك على الجانبِ الأردني والفلسطيني على الصعيدين الداخلي والخارجي.

The Crisis resulted from the decision of representing the Palestinian people in Rabat summit in 1974 AD and its impact on Palestinian - Jordanian relations

Abstract:

The crisis resulted from the decision to represent the Palestinian people between Jordan and the PLO is considered one of the crucial topics in addition to the need to record this dispute that took place during the Algerian and Rabat summit in 1974, considering that this period witnessed many internal, regional and international developments.

The problem of the research is to record this event in light of the rapid developments at the regional and global level and the triumph of the Arab countries in October War 1973. Moreover, the case of Palestinian Liberation Authority demanding to be the legitimate authority to represent the Palestinian people and how it attained this. This attainment impacted the Jordanian Palestinian relations both on the domestic and foreign level.

مقدمة:

لقد تأثرت العلاقاتُ الفلسطينية–الأردنية تأثرًا كبيرًا بالمتغيرات العربية والدولية والأبعاد السياسية والأزمات الإقليمية التي تعرض لها النظامُ العربي، كما خضعت حكمًا للأبعاد الأيديولوجية والخلافات الشخصية بين القيادة السياسية الأردنية والفلسطينية والزعماء العرب، وهو اختلافٌ انعكس سلبًا وإيجابًا على العلاقات الأردنية – الفلسطينية.

فعندما نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، بدأ الصدامُ بين وجهتي نظر متناقضتين، وجهةُ نظر أردنية، تعتقد بأنّها تمثل الشعب الفلسطيني، على أساس وحدة الضفة الغربية من فلسطين مع الأردن، وحصول الفلسطينيين في الأردن على الجنسية الأردنية وحقوق المواطنة. وبين وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تعتقدُ بأنّ لها الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني، حسب قرارات القمة العربية، بأهمية وجود كيان فلسطيني مستقل يتصدى لإسرائيل ومخططها ضدّ القضية الفلسطينية، وبدت مظاهرُ الصراع، وليس التعاون حول من له حقُّ تمثيل الفلسطينيين وقضيتهم، ومن مظاهر هذا الصراع ما حدث في أيلول/ سبتمبر 1970م، وخروج المنظمة من الأردن، ومشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين في مارس/ آذار 1972م. الذي لم يكتب له النجاحُ بسبب إصرار المنظمة على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني.

وجاءت حربُ تشرين الأول/ أكتوبر 1973م، ليكون لها الأثرُ الكبير على الأردن؛ حيث استثني الأردنُ من اتفاقات فكّ الاشتباك التي عُقدت بين مصر وسوريا وإسرائيل. وما لبثت أن تأكدت هذه المخاوفُ في قرار الرباط عام 1974م الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وجاءت زيارةُ ياسر عرفات لمنظمة الأمم المتحدة وإلقائه كلمةً أمامها عام 1974م، لتعطي انتصارًا جديدًا للمنظمة ومؤيديها على حساب الأردن.

أهمية الدراسة

تعود الأهميةُ العلمية لدراسة أزمة قرار تمثيل الشعب الفلسطيني في قمة مؤتمر الرباط 1974م على العلاقات الفلسطينية – الأردنية كونها مليئةً بالأحداث ولأنّ المتغيرات العربية والدولية قد أثرت على العلاقة بين الطرفين وخاصة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973م، وقرار مؤتمر الرباط بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، وما تلاه من أحداث صاخبة ومنعطفات هامة، سواء كانت تسيرُ نحو التوتر تارةً، ونحو التقارب تارةً أخرى، الأمرُ الذي يعتبر ظاهرةً علميةً هامةً جدًا كونها تقيسُ جميع المعطيات والمكونات التي تمّت في هذه الحقبة بالذات مما يؤرخُ لتأريخ جديد في العلاقات الفلسطينية – الأردنية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يدرسُ البحثُ أزمة قرار تمثيل الشعب الفلسطيني في قمة مؤتمر الرباط 1974م، وأثره على العلاقات الفلسطينية – الأردنية باعتبار أنّ هذه الفترة شهدت الكثير من التطورات الداخلية والإقليمية والدولية.

وعليه فإنّ مشكلة البحث هي التأريخُ للعلاقات الفلسطينية – الأردنية في الفترة ما بعد عام 1974م في ضوء التطورات المتلاحقة على الصعيدين الإقليمي والدولي منذ خروج الدول العربية منتصرةً في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973م، ومرورًا بمطالبة منظمة التحرير الفلسطينية، بوحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، ثم حصولها عليه، وكيف أثّر ذلك على العلاقات الفلسطينية الأردنية.

التساؤلات

يتمحور السؤال الرئيسي فيما يلي:

ماهية العلاقات الأردنية – الفلسطينية منذ عام 1974م؟

وللإجابة عن هذا السؤال يبرز لدينا عددٌ من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف أثّرت المتغيراتُ الداخلية والإقليمية والدولية على طبيعة العلاقات الفلسطينية الأردنية 1974م؟
- ما هي الأسباب التي أدّت إلى تطور العلاقات الأردنية – الفلسطينية نحو التقارب والانفصام؟
- لماذا وافقت الأردن على قرارات مؤتمر الرباط 1974م؟
- ما هي الفوائد التي جنتها منظمةُ التحرير الفلسطينية بوحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني؟

فروض الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختبار صحة الفروض التالية:

1. المتغيراتُ العربيةُ والدولية لها الأثرُ الكبيرُ على العلاقات الأردنية الفلسطينية.
2. بروزُ كيان فلسطيني جديد والمتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، عزّز استقلالية القرار الفلسطيني المستقل، بما يحقق الندية في العلاقات بين البلدين.
3. من الممكن أن تغير الأردنُ النظام الداخلي في حالة اتفاق العرب.

منهج الدراسة

في ضوء مراجعة الباحث للمناهج المختلفة والأكثر تداولًا في معالجة الظواهر الشبيهة بموضوع البحث وطبيعة المشكلة البحثية التي حفلت بتطورات عدة على صعيد علاقة الصراع الأردني مع منظمة التحرير حول تمثيل شعب

فلسطين، **اعتمدت الدراسةُ على**:

- المنهج الوصفي التحليلي: استند الباحثُ في دراسته هذه إلى الأسلوب الوصفي التحليلي، كمنهج من المناهج المتبعة في دراسة ظاهرة، أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة، ومن خلال الارتكاز على معلومات كافية ودقيقة، من أجل الوصول إلى نتائج علمية، وتفسيرها بطريقة علمية، بما يتناسبُ مع المعطيات الفعلية للظاهرة محل الدراسة.

- المنهج التاريخي: يستلزمُ الاستعانة بالدراسة التاريخية، للعودة قليلاً إلى الوراء لمعرفة بدايات سياسة الأردن تجاه منظمة التحرير في الماضي وتطورها عبر الزمن، وصولًا إلى حيثيات السياسة الأردنية تجاه منظمة التحرير في الوقت الراهن، من منطق أنّ دراسة الماضي تفيدُ في فهم الحاضر وتفسيره.

البحث

شهد عام 1971م، صراعًا سياسيًا غالبًا، بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني، وتمحور حول مشكلة التمثيل. وأثناء الجلسات المتتالية للمجلس الوطني الفلسطيني لجأت المنظمة أكثر فأكثر، إلى المعادلة التي صاغتها خلال جلسة المجلس الثامنة (المنعقد في القاهرة 1971م) ، من حيث أنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد لجماهير الشعب الفلسطيني (الوثائق الفلسطينية العربية 1971م: 1974م: ص9) . غير أنّ القيادة الأردنية شكّكت في هذه الصفة؛ مؤكدةً أنها وحدها تمثلُ فلسطيني الضفتين، فأعلن مجلسُ النواب الأردني أنّ كلّ زعم أو ادعاء بتمثيل الشعب الفلسطيني يعتبرُ مؤامرةً لقتل الوحدةَ الوطنية، وأنّ المملكة الأردنية الهاشمية بضفتيها تضمُّ شعبًا واحدًا بدولة واحدة يمثلها الملكُ (اليوميات الفلسطينية: 1971م: ص623) .

انعقد المجلسُ الوطني الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير 1973م، وأصدر بيانه الختامي مؤكدًا الدعوة إلى «إنشاء نظام ديمقراطي في الأردن، يجددُ ويصححُ وحدة الضفتين على أساس المساواة الوطنية الكاملة، للحقوق الدستورية والقانونية والاقتصادية» (الوثائق الفلسطينية العربية 1973م: 1974م: ص3) . أما الحكومةُ الأردنية فقد حصرت خلافها مع منظمة التحرير الفلسطينية في مشكلة التمثيل الفلسطيني، حيث قبلت ضمنيًا امتناع الحكومة عن إطلاق حملة خارجية لتقويض المكانة الرسمية العربية للمنظمة (الصباغ: 1987م: ص66) . وعلى هذا يتعينُ علينا أن ندرس تداعيات حرب تشرين الأول/ أكتوبر1973م على العلاقات الأردنية الفلسطينية، وقرار مؤتمر الرباط 1974م بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني وأثره على المسار الأردني الفلسطيني.

أولاً: تداعيات حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973م على العلاقات الأردنية الفلسطينية

في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر 1973م، عبرت القواتُ العربية الحدود، لتحطم قوات العدو الإسرائيلي، واشتركت قواتُ جيش التحرير الفلسطيني مع القوات العربية على الجبهتين السورية والمصرية، حيث أصدر ياسر عرفات، القائدُ العام لقوات الثورة الفلسطينية ورئيسُ اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، نداءً إلى جميع المقاتلين داخل الوطن المحتل وخارجه، جاء فيه: «إنّ مزيدًا من الضربات لخطوط مواصلات العدو ومراكز تجمعاته ومرافقه الحيوية داخل الأراضي المحتلة وحدودها أمرٌ هامٌ وحاسمٌ خصوصًا وأنكم تقومون الآن بدور الجندي المجهول بكل عظمته الذي يقاتل بصمت ويستشهدُ بصمت من أجل شعبه وأمته» (فلسطين الثورة: 8/ 10/ 1973م) . والحاصل أنّ قوات الثورة الفلسطينية المتمركزة في سوريا قامت بالعمل وراء خطوط العدو، وأنّ قوات الثورة وقوات جيش التحرير المتمركزة في لبنان قامت بعمليات عسكرية جريئة وواسعة النطاق في الجليل، وتحركت خلايا الداخل، لضرب العدو المنشغل على الجبهتين، بشكل دفع المعلق العسكري الإسرائيلي حاييم هرتزوج إلى التحدث عن «الجبهة الثالثة»، وارتفاع عدد العمليات التي شنتها قواتُ الثورة في فترة الحرب إلى أكثر من 200 عملية (شؤون فلسطينية: 1972م: ص121) . غير أنّ الأردن حالت دون قيام كتيبة جيش التحرير المتمركزة في الأردن بالعمل عبر الحدود الأردنية، وتسديد الضربات لأهداف العدو في الضفة الغربية وصحراء النقب، لتشتيت جهد العدو العسكري في الجولان وسيناء (الأيوبي: 1975م: ص237) .

ولقد أحدثت حربُ تشرين الأول/ أكتوبر 1973م توازنًا بين القوى المتحاربة «الدول العربية –إسرائيل»، فتح آفاقًا سياسيةً جديدةً في المنطقة، ظهرت خلالها إمكانيةُ التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. فلقد كانت الحربُ كما وصفها الرئيس أنور السادات «حربًا محدودةً، تضربُ نظرية الأمن الإسرائيلي في الصميم؛ لإدراكنا أنّ ذلك ستتبعه تغيراتٌ هامةٌ نحو التحرير الكامل للأراضي» (الوثائق الفلسطينية العربية 1974م: 1975: ص239) ، والنتيجة وقفُ إطلاق النار بقرار من مجلس الأمن الدولي حمل رقم 338، حيث أكّد على وجوب حل مشكلة الشرق الأوسط اعتمادًا على القرار 242، عبر مؤتمر دولي يُعقد في جنيف برئاسة الدولتين العظمتين، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وكان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تجيب عن عدة أسئلة بعد المتغيرات السياسية الجديدة، كان أهمها ما هو مصيرُ الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة انسحاب القوات الإسرائيلية منها، والتنافس مع الأردن في مشكلة التمثيل؟! . وآنذاك عملت المملكة الأردنية على وقف حملاتها العدائية ضدّ منظمة التحرير الفلسطينية، وأخذت تتحدثُ عن مصالحة وطنية، وعن اعتراف بمنظمة التحرير. وتحركت أوساطُ النظام الأردني بحثًا عن التفاهم مع القوى والشخصيات الوطنية المقربة من منظمة التحرير، ولكن دون توفير وسيلة من وسائل الاتصال المباشر وغير المباشر مع قيادة منظمة التحرير من أجل تأمين هذه المصالحة (الفايز: 1974م: ص99) ، **وإزاء ذلك حاول النظام الأردني بعد حرب 1973م، أن يصل إلى اتفاق مع المقاومة الفلسطينية، فعرض اقتراحًا من بندين**: (عبد المجيد: 1979م: ص47)

- تشكيل حكومة جديدة ترضى عنها حركةُ المقاومة، أو حكومة تشترك فيها عناصرُ تختارها المقاومة، على أن تشكل هذه الحكومةُ وفد الأردن إلى مؤتمر السلام، وأن يضمّ الوفدُ ممثلًا من منظمة التحرير ويكون له الحقُ في النقض.
- أن يتمّ التنسيقُ بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص مؤتمر السلام.

ولما رفضت المقاومة الفلسطينية هذا الاقتراح، طرحت الأردن أكثر من معادلة لخلق نوع من التوافق بين ما تبتغيه وبين ما تسعى إليه المنظّمة، خلاصتها أن يفوّض الأردنُ عربيًا وفلسطينيًا للعمل على استرجاع الضفة الغربية، على أن يجري بعد ذلك استفتاءٌ بين السكان الفلسطينيين يخيرون بين العودة إلى المملكة الأردنية كالسابق، أو الدخول في اتحاد فيدرالي بين الضفتين، أو قيام كيان فلسطيني مستقل ولكنّ المقاومة رفضتها. (الخليلي: 1976م: ص55) .

وبذلك احتدم الصراعُ حول تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر السلام، وحدد الأردن موقفه بتمسكه بتمثيل الشعب الفلسطيني في أيِّ مؤتمر دولي أو عربي، وكان هدفه من ذلك تطويق الموقف الفلسطيني، واستدراج الدول العربية إلى وجهة نظره، بأنّ موضوع تحرير الأرض يجب أن يحتل الاهتمام الأول لدى العرب في هذه المرحلة، وأنّ خلافه مع منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يحلّ داخل جدران البيت العربي (الدستور الأردنية: 25/ 12/ 1973م) . على أنّ مشكلة التمثيل الفلسطيني لم تكن بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن فقط؛ بل كانت مندرجةً بين الدول العربية والمحافل الدولية، فمؤتمر القمة الرابع لحركة دول عدم الانحياز (المنعقد في الجزائر في أيلول/ سبتمبر 1973م) ، قد أقرّ رسميًا بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني، وهو الاعترافُ غير العربي الأول من نوعه (سخنيني: 1975م: ص70) . وموافقة كل من اليونسكو ومنظمة الطيران المدني الدولية، لمنظمة التحرير على الحضور كمراقب في اجتماعاتهما (هلال: 1975م: ص124) . وفي شباط/ فبراير 1974م أعلنت البلدان الإسلامية المجتمعة في مؤتمر لاهور (باكستان)، بدورها أنّ المنظمة هي الممثلُ الشرعيُ والوحيدُ للشعب الفلسطيني (كابليوك: د. ن: ص50) .

كما أنّ الدول العربية شرعت في التحاور والتشاور فيما بينها بشكل رسمي حول التمثيل الفلسطيني. فمؤتمرُ القمة العربية السادس في الجزائر (26 – 28 تشرين الثاني/ نوفمبر1973م) ، **أقرّ بالمنظمة ممثلًا وحيدًا للفلسطينيين في واحد من مجموع قرارات سرّية وهي**: (النهار: 4/ 12/ 1973م)

- التحريرُ الكامل لكلِّ الأراضي العربية المحتلة في عدوان الخامس من يونيو/ حزيران 1967م.
- تحرير مدينة القدس العربية.
- الالتزامُ باستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية وفق ما تقرره منظمةُ التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وقد سجّل بهجت التلهوني رئيسُ وفد الأردن تحفظاته على القرار الخاص باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأعلنت الأردن أنه «في حالة إصرار الدول العربية على إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية شرعية التمثيل، فإنّ الأردن يرفضُ حتى المشاركة في مؤتمر السلام، وعلى الذين أصبحوا يمثلون الشعب الفلسطيني أن يذهبوا هم بأنفسهم» (عبد المجيد: 1979م: ص48) .

ومع ذلك فقد حضر الأردن مؤتمر جنيف في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1973م بدعوى أنّه «قد تأكد للأردن أنّ منظمة التحرير الفلسطينية ليست مدعوةً للحضور». وطالب الوفد الأردني في المؤتمر بأن يطبق على الجبهة الأردنية ما يطبقُ على الجبهات الأخرى من فصل للقوات (عبد المجيد: 1979م: ص48) . غير أنّ أعمال المؤتمر توقفت بعد الجلستين الأولى والثانية للمؤتمر، مع نهاية العام، لتحلّ محله الدبلوماسية الأمريكية، وقد كان الخلافُ العربي حول الاشتراك في المؤتمر من جانب الأردن ومنظمة التحرير أحد الأسباب التي أعاقت استئناف مؤتمر جنيف لاجتماعاته (الأهرام: 31/ 5/ 1974م) ، ولذلك توقف المؤتمر على أن يستأنف فيما بعد.

وآنذاك قامت منظمةُ التحرير الفلسطينية بحملة واسعة ومناقشات خاصة في المخيمات والنقابات والمؤسسات المهنية منذ كانون الأول/ ديسمبر 1973م، للترويج للأفكار الجديدة حول التسوية السياسية. وارتكزت استراتيجيتها على: العمل على تأكيد شرعية ووحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، والتشديد على ضرورة توحيد الموقف العربي تجاه حلِّ الصراع العربي الإسرائيلي، ومحاولة انتزاع اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالمنظمة، كمدخل لاشتراك المنظمة (حجازي: 1988م: ص46) . وقد أشارت التصريحاتُ الأردنية الرسمية إلى القبول التدريجي بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية. وتعود أسباب هذا الموقف إلى قلة جدوى مجابهة الاعتراف العربي والدولي المتنامي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى سبب مهم آخر؛ هو تقليصُ النفوذ الأردني الإقليمي، نتيجة اشتراك الأردنّ رمزيًا في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973م (الصايغ: 1987م: ص66) .

وعلى هذا نشط الملك حسين في اتجاه آخر بعد قمة الجزائر، حيث قام ببذل جهده لاستعادة مواقعه، فقد أطلق حملةً دبلوماسيةً في الضفة الغربية لتعزيز مكانته هناك، إذ دعا رؤساء البلديات والشخصيات لزيارة عمان؛ للتباحث، كما قدم المعونة المالية لبعض المدن (الصايغ: 1987م: ص67) ، وعمل على إعادة صرف رواتب موظفي المؤسسة الأردنية السابقة في الضفة الغربية، بعد أن كانت حكومةُ وصفي التل قد أوقفتها في آب/ أغسطس 1971م (عبد الحميد: 1974م: ص46) . والتأكيد على قوى الأمن ورجال المخابرات والاستخبارات العسكرية الأردنية المرابطين على الجسور بين الضفتين بأن يغيروا من أسلوب معاملتهم للعابرين وتقديم المساعدة لهم، وكذلك تقديم التسهيلات الجمركية كافة، وغيرها لتجار الضفة الغربية. واستهدفت تلك السياسةُ تحقيق

انسحاب جزئي من أراضي الضفة الغربية، وتكثيف الاتصال بالإدارة الأمريكية؛ حيث زار الملك حسين واشنطن في آذار/ مارس1974م (زاك: د. ن: ص360) ، وأوفد مبعوثين إلى العواصم العربية لشرح سياسته من مسألة التمثيل الفلسطيني، بيد أنّ المحاولات الأردنية لم تسفر عن تغيير في الموقف العربي المؤيد لمنظمة التحرير (النهار: 8/ 5/ 1974م) .

وفي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في حزيران/ يونيو 1974م المنعقد في القاهرة، أصدر بيانًا سياسيًا أشار إلى أنّ «النظام الملكي بالأردن بكل تاريخ سياسته المعادية لشعبنا وأمتنا والذي رفض أن يخوض حرب تشرين أول/ اكتوبر1973م، إلى جانب أمتنا العربية يتآمرُ الآن في مرحلة تنسيق كامل مع الصهيونية والإمبريالية بهدف طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية» (الوثائق الفلسطينية العربية 1974م: 1975م: ص94 – 95) ، وكان الاتجاهُ السائد في حركة المقاومة هو أنّ المصالحة مع النظام الأردني أمرٌ يكاد يكون مستحيلًا (الوثائق الفلسطينية العربية: 1974م: 1975م: ص152) ، وجديرٌ بالذكر أنّه لم يكن هناك تباينٌ في مواقف منظمات حركة المقاومة تجاه النظام الأردني في تلك الفترة رغم الانقسام الذي شهدته المقاومةُ حول قضية السلطة الوطنية في الأرض المحررة، ذلك أنّ ورقتي العمل اللتين تقدم بهما الفريقان القابل والرافض (الاتجاه المؤيد لقيام سلطة وطنية «فتح، الصاعقة، الجبهة الديمقراطية» والاتجاه الرافض لقيام سلطة وطنية «الجبهة الشعبية، جبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية القيادة العامة»، للسلطة اتفقا على إسقاط النظام الأردني (سخنيني: 1974م: ص195) .

ثم جاءت المحاولةُ الأردنية الأخيرة في تموز/ يوليو 1974م، حين التقى الملكُ حسين الرئيس المصري أنور السادات في الإسكندرية، مستغلًا الخلاف الناشئ بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية حول مباحثات فك الارتباط (المصري – الإسرائيلي) الجارية، وأعلن الجانبان المصري والأردني، في البيان المشترك (بيان الإسكندرية) (الوثائق العربية 1974م: 1974م: ص448) الصادر في نهاية المحادثات، «أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين باستثناء المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية»، ويرجح ذلك التعبير، إلى استثناء المقيمين في الضفة الغربية (الصايغ: 1987م: ص67) . كما اتفق الجانبان على ضرورة التوصل إلى اتفاق لفك الارتباط على الجبهة الأردنية كخطوة أولى نحو الحلّ السلمي العادل.

وكان ردُ الفعل الفلسطيني حاسمًا وواضحًا تجاه بيان الإسكندرية، فقد أصدرت اللجنةُ التنفيذيةُ بيانًا قالت فيه «إنّ البيان المصري – الأردني ينقضُ حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته الكاملة على أرض وطنه ويمسُّ وحدة تمثيله... إنّ ما تضمنه البيانُ من محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني يخدم عمليًا الحلّ الأمريكي – الصهيوني – الهاشمي، الذي يرمي إلى حرمان شعبنا من حقوقه واقتسام وطنه وطمس شخصيته الوطنية المستقلة الواحدة وضرب ثورته، وبالتالي تمرير مشروع المملكة المتحدة التصفوي المشبوه» (سخنيني: 1975م: ص71) .

ونتيجةً لذلك ثارت الاحتجاجاتُ العربية بقيادة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، و اضطر السادات إلى التراجع عن بيان الإسكندرية خلال اجتماع ضمّ إسماعيل فهمي وزير خارجية مصر، وعبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية، وفاروق القدومي (أبو اللطف) رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في القاهرة في 21 – 20 أيلول/ سبتمبر 1974م (سخنيني: 1975م: ص71) . واتفق فيه المجتمعون على تأكيد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية التي يتمُّ تحريرها سياسيًا أو عسكريًا، والاستمرار في تقديم الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومساعدتها من أجل ضمان الصمود داخل المناطق المحتلة (الشعيبي: 1979م: ص210) .

هذا لم يمنع من استنكار نواب الضفة الغربية الموالين للنظام الأردني للاتفاق الثلاثي الذي حصل بين مصر وسوريا والمنظمة؛ حيث أصدروا بيانًا يوضح أنّ الاتفاق الثلاثي الذي حصل، يشكلُ خطرًا على الموقف العربي في مواجهة العدوان (الوثائق العربية: د. ن: ص560) ، وبسبب ما تقرر في الاجتماع الثلاثي عملت الأردن على إعفاء نفسها، من كل مسؤولية سياسية وعلاقة مباشرة خاصة بالقضية، وستتحملُ مسؤولية هذا القرار ونتائجه والتبعات المترتبة عليه مجموعة الدول العربية الشقيقة. وأصدرت الحكومة الأردنية بيانًا أوضحت فيه تجميد نشاطها السياسي فيما يتعلقُ بمؤتمر جنيف (الوثائق العربية لعام 1974م: 1975م: ص 336 – 337) .

ثانياً: قرار مؤتمر الرباط 1974م بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني

أصدر المجلسُ الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في حزيران/ يونيو سنة 1974م، برنامج عمل مرحلي أقرّ فيه إقامة السلطة الوطنية المستقلة والمقاتلة واعتبارها خطوةً من أجل الحصول على حقّ الشعب الفلسطيني التاريخي في وطنه كاملًا، وكان البرنامجُ محصلة صراع فكري بين جميع فصائل المقاومة، بين اتجاه مؤيد، واتجاه معارض.

وقد أكّد المجلس الوطني الفلسطيني في هذا البرنامج، تصميمه على ألا يكون الشعبُ الفلسطيني غائبًا عن التحركات السياسية الدولية التي تهدفُ إلى تصحيح الأوضاع في المنطقة؛ بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية والسورية والفلسطينية، وعلى ألا يُسمح للأردن بانتحال صفة تمثيل الشعب الفلسطيني (إبراهيم: 1980م: ص43) . لقد أعطى المجلسُ الوطني لمنظمة التحرير حرية الحركة في العمل فيما يتعلقُ بالتسوية السياسية، **وبدت مظاهرُ التعبير في موقف الحركة الوطنية الفلسطينية واضحةً في نقطتين:**

- الوسيلة: وفقًا للبرنامج المرحلي، أضيف العمل السياسي إلى جانب الكفاح المسلّح، الذي كان يمثلُ الطريق الوحيد للعمل الفلسطيني.

▪ إنّ الهدف قبل عام 1974م هو تحرير فلسطين، أما الهدف الحالي فهو تحقيقُ الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

وهكذا عندما اقترب موعدُ انعقاد القمة العربية السابعة في الرباط، كان الجو العربي الرسمي قد تهيأ لحسم موضوع التمثيل الفلسطيني، وساعد في ذلك:

▪ تعديلُ الحركة الوطنية الفلسطينية برنامج عملها السياسي للاقترابِ من مناخ المنطقة المشحون باحتمالاتِ التسوية.

▪ إخفاقُ الجهودِ الأردنية في إتمام انسحاب إسرائيلي غرب نهر الأردن بسبب التلكؤ الأمريكي والمعارضة الإسرائيلية.

لخّص ياسر عرفات، في دعوته إلى قمة عربية عاجلة قال فيها: «انطلاقًا من خطورة الظروف التي تَمرُّ بها القضيةُ الفلسطينية، والتي تتكشف فيها المؤامراتُ على شعبنا العربي الفلسطيني، والتي وضحت صورتها من خلال ما يُجريه النظام الأردني من اتصالات مشبوهة مع العدو الصهيوني، كشفتها أوساطٌ وتصريحاتٌ مسؤولة... إنّني، باسم الشعب الفلسطيني وثورته المسلّحة، أطلب... ضرورة الإسراع في عقد مؤتمر القمة العربي لمواجهة هذه التطورات، خاصةً وأنّ هناك محاولاتٍ تجري في الخفاء لوضع الأمة العربية أمام واقعٍ جديد يمسُّ جوهر وكيان ووجود الشعب الفلسطيني» (الوثائق الفلسطينية العربية 1974م: 1975م: 267) . وكان صلاح خلف (أبو إياد) قد قال: «إنّ هناك محاولةً تجري الآن لتصفية الثورة الفلسطينية سياسيًا وجسديًا، وهناك أيلول/ سبتمبر أسود آخر ينتظرنا في أكثر من مكان عربي، ويبدو أنّ القصد من تأجيل مؤتمر القمة العربي مرتبطٌ باستمرار عملية فك الارتباط الأردني – الإسرائيلي» (الوثائق الفلسطينية العربية: 1974م: 1975م: ص313) .

أثناء التحضير لانعقاد مؤتمر الرباط اقترحت المملكةُ العربيةُ السعودية حلًّا وسطًا، بعد تفاقم الخلاف الأردني – الفلسطيني، بإجراء فكّ ارتباط على الجبهة الأردنية شريطة اعتراف الأردن بمنظمة التحرير ممثلًا للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وللأردن حقُ تمثيل الفلسطينيين في الضفة الشرقية، وأن تدخل قواتٌ عربيةٌ إلى الأرض التي تنسحب منها إسرائيل لتتسلّمها منظمةُ التحرير الفلسطينية، لكنّ مصر وسوريا أبدت حقّ المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني مما جعل موضوع التمثيل شبه منته عشية انعقاد القمة العربية (صحيفة بيروت اللبنانية: 21/ 9/ 1974م) .

على كلّ حال انعقد مجلس وزراء الخارجية العرب في الفترة ما بين 22 – 25 تشرين الأول/ أكتوبر لإعداد الموضوعات الأساسية للعرض على مؤتمر القمة، **وأصدر عددًا من التوصيات منها:** (هلال: 1975م: ص126)

▪ تأكيدُ حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره.

▪ أن أيّ أرضٍ فلسطينية يتمُّ تحريرها، عن طريق ممارسة الصراع بأساليبه المختلفة، تعود إلى أصحابها، الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير مع التأكيد على حقه في إقامة سلطته الوطنية المسؤولة على الأرض التي يتمُّ تحريرها. وتقوم قوى المواجهة العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات، وعلى المستويات كافة، (اعترض وفدُ المملكة الأردنية الهاشمية على هذه الفقرة) .

▪ عرض قضية فلسطين في الأمم المتحدة، وتأسيسُ صندوق قومي للدعم العسكري لدول المواجهة ومنظمة التحرير، بموازنة سنوية يحددها مؤتمرُ القمة.

وقد عقّب كلٌّ من الوفدين الأردني والفلسطيني على هذه التوصيات من وجهة نظره؛ فصرّح السفير الأردني في الرباط بأنّ الأردن أبدت اعتراضها «لأنها تعتبرُ اتخاذ مثل هذا القرار الخطير، هو من اختصاص الملوك والرؤساء العرب» (هلال: 1975م: ص127) . كذلك علّق محسن أبو ميزر المتحدثُ باسم الوفد الفلسطيني على توصيات المجلس بأنّ عبارة قوى المواجهة، وُضعت بدل دول المواجهة، حتى تشمل هذه العبارة جميع القوى العربية، وحتى يجسد القرارُ الالتزام العربي الشامل، ورحّب بالتوصية على أنّها تكريسٌ للمنظمة، باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني (هلال: 1975م: 127) .

كان صلاح خلف (أبو إياد) ، وهو قائدُ الأجهزة الأمنية الخاصة بالمنظمة يخشى من مناورات سياسية قد يقوم بها الملك حسين عشية انعقاد المؤتمر لإثناء الزعماء العرب عن الاعتراف الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، لهذا أرسل مجموعةً إلى الرباط لاغتيال الملك حسين كشفتها أجهزةُ الأمن المغربية (سواء كانت العمليةُ حقيقيةً أو وسيلة ضغط دعائية استعملها صلاح خلف) (البندقية وغصن الزيتون: الجزيرة) .

ولدى انعقاد المؤتمر في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1974م، وزّع ياسر عرفات رئيسُ منظمة التحرير الفلسطينية، وثيقةً موقّعةً من عشرات الشخصيات الفلسطينية تؤكد أنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثلُ الشرعي للشعب الفلسطيني. و تبطلُ ادعاء أيِّ جهة أخرى بأنّها مخولةٌ لتمثل أو تتحدث باسم أيِّ قسم من الشعب الفلسطيني (النهار اللبنانية: 28/ 10/ 1974م) .

وفي خطاب مطوّل أمام القمة، شرح الملك حسين موقفه من التمثيل الفلسطينّي، والكيان الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية، أهمُّ ما جاء فيه «إنّ الأردن لا يسعه أن يقبل أن تُمثل منظمةُ التحرير الفلسطينيين، المواطنين في الدولة الأردنية.. والذين يشكلون قسمًا كبيرًا من شعبها في الضفتين.. وتمتعوا بمواطنيتهم، واستوعبتهم الأردن بشكلٍ عضوي في المؤسسات ونواحي الحياة كافة.. وليس في مقدورنا أن نقبل.. إن حكومة هؤلاء المواطنين يجب أن لا تمثلهم أو تتحدث باسمهم أو تتحمل مسؤولياتهم إزاء قضيتهم».

ثم أضاف: «إنّ الأردن آخر من يعترض على حقِّ الفلسطينيين في أن يتحدثوا عن أنفسهم، وإنّما هناك قضيةُ أمانة تاريخية، ومسئوليةُ حقائقٍ مستقبلية، إنّ تحمُّل المملكة الأردنية لهذه

الأمانة ليس ميزةً تسعى للحصول عليها، ولكنّها عبءٌ، هي على استعداد لأن تتحمله، وبعد أن تعود الأمور إلى نصابها، وإذا كان ذلك رأيَ الأخوة من الملوك والرؤساء العرب، ورأي الفلسطينيين – فإنّ المملكة على استعداد للتخلي عن هذه الأراضي بحيث يكون الانتقال من يد عربية إلى يد عربية... المهم هو استخلاص الأراضي من اليد الإسرائيلية». (هيكل: 1996: ص43) .

وكان هذا يعني أنّ الأردن أراد حلًّا وسطًا، يقوم على اقتسام التمثيل مع المنظمة أو وحدة التمثيل، وهدفه من ذلك هو الحيلولةُ دون إحداث شرخ في التكامل الوطني لمواطنيه، وإعادة تثوير تيار الإقليمية (الشعيبي: 1979م: ص149) الذي هدأ انتعاشه بعد أزمة أيلول/ سبتمبر 1970م، وكذلك أنّ بين الفلسطينيين من يرغب أن تكون الأردن ممثله، فيما يخصُّ مستقبل الضفة الغربية (الوثائق الفلسطينية العربية 1974م: 1975م: ص339) .

وتدخل الملك الحسن ملكُ المغرب في المناقشة التي كانت تدور بين الرؤساء والملوك العرب، حيث كانت هناك اختلافاتٌ في الرأي حول مشكلة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر؛ فقال «أنّه يرى اتجاهًا في القمة يدعو إلى تأجيل النظر في مشروع القرار الذي يعتبرُ منظمة التحرير ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، وهو لا يستطيع قبول التأجيل، وإنّما يرى أنّ الواجب القومي يفرض أن يتحمل الشعب الفلسطيني مسؤوليته وأنّ المعبرين عنه هم قادته». وقال «إذا كانت القمة ترى تأجيل النظر في مشروع القرار، فإنّه هو شخصيًا سوف يترك قاعة المؤتمر ويخرج» (هيكل: 1996م: ص44) .

كما ارتفع صوتٌ في قمة الرباط يدعمُ منظمة التحرير، وهو صوتُ صدام حسين، نائبُ رئيس الوزراء العراقي، ورئيسُ وفد بلاده إلى القمة، وكان ياسر عرفات يعرفه جيداً لكونه على اتصال دائم بالنظام العراقي وبرئيسه أحمد حسن البكر. وقد دعم صدامُ حسين موقف المنظمة في إصرارها على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، ولكنّه أدان أيّة مشاركة في مؤتمر جنيف مستندًا في ذلك إلى قرارات قمة الخرطوم التي تنصُّ على رفض أيّة مفاوضات مع إسرائيل، وأضاف «لابديل عن خوض نضال لا هوادة فيه ضدّ الكيان الصهيوني» (كابليوك: د. ن: ص54) .

على أيِّ حال أقرت القمةُ العربية أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني وكانت هذه الخطوة بمثابة إضفاء الشرعية العربية الكاملة، بما في ذلك موافقة الأردن على منظمة التحرير لتكون متحدثًا باسم الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. **وقد نصّت قراراتُ مؤتمر الرابط على ما يأتي:** (الجامعة العربية: 1974م: ص73) .

- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أيِّ أرض فلسطينية يتمُّ تحريرها. وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة، عند قيامها، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.
- دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي في إطار الالتزام العربي.
- دعوة كلٍّ من المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مصر العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها، في ضوء المقررات ومن أجل تنفيذها.
- أن تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

وكان من نتيجة هذه القرارات، أنّ منظمة التحرير أصبحت مخولةً عربيًا لاتخاذ أيِّ قرار يتصل بمستقبل فلسطين المحتلة، وليس من حقِّ أيِّ طرف آخر أن يملي عليها ما يتعارض مع تقديراتها (الحوراني: 1980م: ص188) ، ومردود هذه الخطوة فلسطينيًا، أنّها عبّرت على عكس الوضع بعد حرب 1948م – 1967م، عن حضور فلسطيني معترف به عربيًا ويمكنه أن يطرح ويفاوض بشأن القضية الفلسطينية في أيّة مؤتمرات أو محاولات دولية للسلام في المنطقة.

ومن شأن هذا القرار أيضًا أن يبطل الادعاء الإسرائيلي بأنّ الضفة الغربية وقطاع غزة أرضٌ متروكةٌ (الحوراني: 1980م: ص191) ، ومن شأنه أن يطرح القضية الفلسطينية دوليًا عبر وجود مؤسسة أو كيان يعبر عن وجود الشعب الفلسطيني الذي تفكك بعد حرب1948م، ويدعم حقه في المطالبة بدولة فلسطينية تجمعه على أرضه والاعتراف بحق تقرير مصيره، ويقوي الموقف الفلسطيني إذا ما طالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1948م.

وفي أثناء الجلسة الأخيرة التي عقدها الملوكُ والرؤساء والتي خصّصت لدراسة القضايا المالية، تمّ تخصيصُ مبلغ يقدر بحوالي مليارين ونصف دولار، كمساعدة لقوى المواجهة، وأنّ هذا المبلغ سيوزع بالشكل التالي: مليار دولار لسوريا ومليار دولار لمصر، وربع مليون دولار للأردن، ومبلغٌ آخر لمنظمة التحرير، وهذه هي المرة الأولى التي تتسلّم فيها المنظمةُ بصفة رسمية، دعمًا ماليًا من مؤتمر القمة (هلال: 1975م: ص128 – 129) .

ثالثاً: أثر مؤتمر الرباط على المسار الأردني الفلسطيني

لقد كان لمؤتمر الرباط آثارٌ متعددةٌ على المسار الأردني الفلسطيني، وفيما يلي نتناول تحليلًا لأبرز هذه الآثار:

◄ على المسار الفلسطيني الخارجي (منظمة التحرير الفلسطينية)

كانت الخطوة الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية على طريق منظمة الأمم المتحدة، تمرُّ عبر الشرعية العربية الممثلة في جامعة الدول العربية. وفي ظلِّ الإجماع العربي آنذاك، وأجواء عربية مواتية لمنظمة التحرير أصدرت الجامعة العربية في الثاني من أيلول/ سبتمبر 1974م، قرارًا يقضي بالعمل على إدراج قضية فلسطين، كبندٍ مستقلٍ في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين

للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونصّ قرار الجامعة العربية، على ما يلي: (الشعيبي: 1979م: ص224)

- الموافقة على طلب إدراج قضية فلسطين بندًا مستقلًا في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين.
- التأكيد على المبادئ الآتية في أيِّ مشروعِ قرارٍ يقدم في الموضوع:

– تأكيد الحقوق الإنسانية الثابتة للشعب الفلسطيني ورفض أيّ إهدارٍ أو اغتصاب.

– تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، دون أيّ تدخلٍ خارجي وتأمين استقلاله وحقّه في العودة.

– تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العمل بجميع الوسائل لنيل حقوقه الأساسية طبقًا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

- أن تعمل الوفود العربية لدى الأمم المتحدة على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لعرض وجهة نظر الشعب الفلسطيني أثناء بحث القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبالفعل نجحت منظمة التحرير، مشفوعةً بالدعم العربي أساسًا، في حمل مئة وخمس دولٍ من الدولِ الأعضاء في الأمم المتحدة، على التصويت في الرابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 1974م، لصالح قرارٍ ينصُّ على «أنّ الجمعية العمومية، إذ ترى الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في الجلسات العامة» (قرارات الأمم المتحدة: 1975م: ص155) .

وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974م، أي بعد نحو شهرٍ من صدور هذه الدعوة التي عارضتها فقط أربعُ دولٍ أعضاء، من بينها إسرائيل والولاياتُ المتحدة الأمريكية، دخل ياسر عرفات رئيسُ منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وسط تصفيقِ ممثلي دول العالم، كأول زعيم لحركة تحررٍ وطني، وتكلّم في خطابه «عن الإيمان بالنضالِ السياسي والدبلوماسي كمكملٍ للنضالِ المسلّح، وبالدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في حلِّ المشكلات الدولية»، كما حثّ في خطابه الشعب الأمريكي للوقوف مع الشعب الفلسطيني وأن يتذكر أنّ صداقته مع العالم العربي أهم وأبقى وأنفع (الوثائق الفلسطينية العربية 1974م: 1975م: ص438) . وبذلك أمكن لياسر عرفات أن يقوي مركز منظمة التحرير الفلسطينية، ويفرض شرعية تمثيلها على المستوى الدولي ويعطيها فرصًا أوفر فيما يتعلق بالعمل السياسي من أجل حلِّ القضية الفلسطينية، وأن تنال دعمًا متزايدًا من قبل دول العالم لصفتها هذه.

وعلى هذا قررت الجمعية العامة أن تدعو المنظمة إلى المشاركة في مناقشاتٍ بشأن القضية الفلسطينية في اجتماعاتها العامة، حتى اعتمدت قرارها رقم 3237 الذي منحت بموجبه المنظمة مركز «مراقب»، ودعتها إلى المشاركة بهذه الصفة في دوراتها وأعمالها، وفي دورات جميع المؤتمرات الدولية المعقودة تحت إشرافها، ورأت الجمعية العامة أنّ من حقِّ منظمة التحرير المشاركة بهذه الصفة في المؤتمرات الدولية، التي تُعقد تحت إشراف الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، أي مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الدولية (الكاظم: 1990: ص72) .

وفي الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1975م، قرّر مجلس الأمن تمديد مدة مرابطة القواتِ الدولية في الجولان (الشعيبي: 1979م: ص227) ، وفي الوقت نفسه قرّر أن يعود إلى الاجتماع مرةً أخرى، في الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير 1976م، لاستكمال مناقشاته حول قضية الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. و تلى جاكوب ماليك، رئيس الوفد السوفيتي ورئيس مجلس الأمن في ذلك الوقت، بيانًا نصّ على أنه «عندما يعودُ المجلسُ إلى اجتماعاته في التاريخ المحدد، فإنّ ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية سوف يُدعون إلى الاشتراك في المناقشات» (وفا الفلسطينية: 1/ 12/ 1976م) . وهكذا عندما انعقد مجلس الأمن في الخامس من كانون الثاني/ يناير استثنائيًا، وذلك حول العدوان الإسرائيلي على المخيمات الفلسطينية شمالي لبنان، اشتركت المنظمة في المناقشات، وكانت تلك هي المرة الأولى منذ قيامها عام 1964م. وكان الحدثُ الأكبرُ دلالةً، هو انسحابُ الوفد الإسرائيلي احتجاجًا على هذا الحضور الفلسطيني في أروقة أهمِّ هيئةٍ دولية (الشعيبي: 1979م: ص228) .

وبدأت منظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز مكاتبها الدبلوماسية في بعض الدول العربية، وفتح مكاتب أخرى في دولٍ عربيةٍ أخرى، وعقدت الاتفاقيات الثقافية والتجارية والإعلامية والاقتصادية مع كثيرٍ من الدول العربية. وفي عام1976م مُنحت منظمةُ التحرير الفلسطينية العضوية الكاملة والدائمة في جامعة الدول العربية، الأمر الذي جعلها تتمتع بحقوقٍ وواجباتِ الدول العربية الأعضاء، على قدم المساواة؛ حيث يحقُّ لها التصويت على قرارات الجامعة، وأن تتمثل في وفودها وإلى غير ذلك من الحقوق (صافي: 1987م: ص84) .

أما إقامة السلطة الوطنية على الأراضي الفلسطينية فقد تعذر تحقيقها؛ نتيجة عدم انسحاب إسرائيل، لكنّها أصبحت جزءًا أساسيًا من التصور العربي والفلسطيني بوجهٍ عامٍ لأيّة تسويةٍ للقضيةِ الفلسطينية.

كذلك أكّدت فرنسا على ضرورة اشتراك الفلسطينيين في مفاوضاتِ التسوية، لكنّ المشكلة، أنّها أبقت على موقفها تجاه الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير، ومن ناحية أخرى وافقت على القرار الصادر من الجمعية العامة في 14 تشرين الأول/ أكتوبر1974م، والخاص بدعوة منظمة التحرير باعتبارها ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة حول فلسطين (مصطفى: 1986م: ص100) ، ولقد وافقت عليه كلٌّ من إيطاليا وايرلندا، وامتنعت باقي الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية عن التصويت عليه، وثارت إسرائيل ضدّ هذا الموقف الفرنسي الذي يعدُّ اعترافًا فعليًا بمنظمة التحرير. وعلى هذا فعندما التقى وزيرُ الخارجية الفرنسي بياسر

عرفات في 18 تشرين الأول/ أكتوبر1974م في بيروت، ثارت إسرائيل، حتى أنّها فكرت في إلغاء زيارة وزير الخارجية الفرنسي لإسرائيل، والتي كانت مقررةً في تشرين الثاني/ نوفمبر1974م (مصطفى: 1986م: ص101).

وعندما دعا المجلس الوطني الفلسطيني في قراره يوم 12 آذار/ مارس 1977م، «إلى الاتصال مع القوى اليهودية بما يتلاءم مع مصلحة الشعب الفلسطيني». مؤكدًا «أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه ضدّ الصهيونية كعقيدة وممارسة» (الموسوعة الفلسطينية: ج4: ص115) كلّف ياسر عرفات ممثل منظمة التحرير في لندن سعيد حمامي البدء في الترويج لفكرة حلّ الدولتين، والاتصال مع أيّ يهودي أو إسرائيلي يتعاطف مع فكرة قيام دولة فلسطينية، أو يكون مستعدًا لمناقشتها. كما تشكلت لجنةٌ من حركةً فتح ضمّت ياسر عرفات، وخليل الوزير، ومحمود عباس، للإشراف على الاتصال مع الأطراف المعادية للصهيونية (مثل ماتسبن وحزب راكاح الشيوعي الإسرائيلي) الذين يرفضون الصهيونية ويريدون العيش بسلام في المنطقة (صافي: 1990م: ص214). وكانت تلك المرة الأولىً التي يتحدث فيها الفلسطينيون والعرب مع الإسرائيليين بطرق غير مباشرة. وكان ممن يروجون لذلك بتكليف من المنظمة سعيد حمامي، وعصام السرطاوي ممثل المنظمة في العاصمة البرتغالية لشبونة، وعز الدين قلق ممثل المنظمة في العاصمة الفرنسية باريس.

وبذلك نجحت الخطوةُ التكتيكية في سياق الاستراتيجية السياسية لمنظمة التحرير لتحقيق هدفها من حيث ضمان مشاركة الفلسطينيين في أيّة مفاوضات حول مستقبل الأرض الفلسطينية، وإحراج إسرائيل سياسيًا، لأنّ منظمة التحرير وفقًا لبرنامج عملها المرحلي تقبلُ إقامة كيان وطني لهم، حتى على جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، والحيلولة دون عودة الضفة الغربية للأردن، وتخريب أيّة محاولات للسلام تغفل الفلسطينيين ومصالحهم.

◄ على المسار الفلسطيني في الأراضي المحتلة

لقد كان التأييدُ العلني والواسع الذي حظيت به منظمةُ التحرير لدى سكان الضفة الغربية بعد صدور قرار مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر عام 1973م، باعتبار المنظمة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. فبعد صدور القرار أعلنت الهيئةُ الإسلامية في القدس في بيان لها عن «تأييدها للإجماع العربي والمواقف المشرفة المتضامنة التي تجلّت في مواقف وأعمال الشعوب العربية وملوكها ورؤسائها، التي استهدفت الحرص على عروبة التراب الفلسطيني، و لمقررات مؤتمر القمة العربي في الجزائر الذي جسّد وحدة الأمة العربية» (الشعيبي: 1979م: ص214).

إنّ أحد أهم دلائل الانحياز الواسع في الضفة الغربية لمصلحة استعادة الهوية الذاتية الخاصة لسكانها، تتمثل في موقف الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، التي أعلنت عن نفسها ذراعًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، فكانت واضحةً في تأييدها العلني لمنظمة التحرير، عبر مختلف الوسائل، وفي شتى المواقف والمهرجانات والحملات السياسيّة المحليّة (الحوراني: 1980م: ص186).

قامت هبّةٌ جماهيريةٌ عارمةٌ أصابت غالبية المناطق المحتلة عام 1967م، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974م، وذلك لاعتراف القمة العربية بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، مما دفع الشيخ محمد الجعبري وهو ممثل الأردن الأبرز في الضفة الغربية للاعتراف بالوجه الثاني للحقيقة، عندما اضطرّ للتأكيد «بعد أن اعترفت جميعُ بلدان العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية، يكون المرءُ مجنونًا إذا ادعى العكس، وكلُّ فلسطيني هنا في الضفة الغربية يدعي أنّه يمثل الفلسطينيين يعتبرُ مجنونًا بلا شكٍّ» (جواد: 1979م: ص12). وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974م، عاشت الضفة الغربية ومخيماتُها يومًا مشهودًا؛ حيث عمّت مظاهراتٌ صاخبةٌ في قرى الضفة الغربية ومخيماتها، تأييدًا لوقوف السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة المسألة الفلسطينية (عوض: 2008م: ص143).

وعند هذا المنعطف اشتدّت عواملُ القمع والإرهاب الإسرائيلية ضدّ الجماهير الفلسطينية، وقال ألون وزيرُ الخارجية الإسرائيلي آنذاك للصحافة الإسرائيلية في 26 شباط/ فبراير 1975م معترفًا «بأنّ الفلسطينيين هم الآن في الطريق نحو تكوين قومية ذات مصالح خارجية، وأنّه لا يوصي حكومته بالاتفاق بين إسرائيل وجاراتها العرب بدون تسوية بناءة لقضية الشخصية العربية الفلسطينية» (جواد: 1979م: 11).

لقد استغلت إسرائيل قرارات مؤتمر الرباط؛ حيث انتهز شمعون بيرس وزيرُ الدفاع الإسرائيلي في حينه ووزير المالية الإسرائيلي وزعيمُ حزب العمل فرصة وجوده في زيارة لبلدة بيت جالا في الضفة الغربية يوم 22 تشرين لأول/ أكتوبر 1975م، فأدلى أثناء الاحتفال الرسمي الذي أقامته بلديةُ بيت جالا، بتصريح قال فيه: «إنّ الظروف قد نضجت لمنح سكان الضفة الغربية حكمًا ذاتيًا»، وأضاف بيرس قائلًا: » إنّ وضعًا جديدًا قد نشأ هنا وإطار الحكم الذاتي في مجالات كثيرة تمسُّ حياة السكان، آخذٌ بالتطور، وإنّ الفراغ السياسي الذي طرأ في الضفة الغربية عقب قرار مؤتمر الرباط الخاص بالأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تملأه إدارةٌ ذاتيةٌ، وحكمٌ ذاتيٌ» (شوفاني: 1976م: ص53).

لقد استهدف بيرس من وراء تصريحه ذلك خلق إدارة ذاتية تقبل أن تكون بديلًا لمنظمة التحرير وتقبل بمشروع إسرائيلي (عرف بمشروع بيرس) (عبد الرحمن، الزرو: 1990م: ص18) للإدارة الذاتية في محاولة لتقويض مشروع منظمة التحرير الفلسطينية حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة، ذلك أن بيرس رأى أنّ قرارات الرباط أوجدت فراغًا في المناطق المحتلة أخذت منظمة التحرير تعمل وتسعى من أجل إشغاله سياسيًا. ولكنّ هذا المشروع اصطدم بالرفض الجماهيري الفلسطيني وحتى من قبل الزعامات التي راهنت، وتراهن عليها سلطاتُ الاحتلال الإسرائيلي، والاعتراف الدولي بمنظمة التحرير، وبالتالي تمّ إسقاطه نتيجة عدم التجاوب معه.

ولمّا فشل بيرس في إنجاح مخططه، أدخل بعض التعديلات على بعض بنوده باعتماده خيارَ البلديات، (يعتبر أعضاء البلديات في الضفة الغربية من المؤيدين للنظام الأردني) باعتباره الأقرب إلى إمكانية التنفيذ، لأنّ البلديات مؤسساتٌ قائمةٌ ولا يقتضى الأمرُ سوى توسيع نطاق اختصاصها لإنجاز الهدف المطلوب حسبما اعتقدت السلطات الإسرائيلية. وفي محاولة من السلطات الإسرائيلية مواصلة تنفيذ مخططها، أقدمت على إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في الثاني عشر من نيسان/ إبريل 1976م، على أمل أن تأتي بشخصيات معتدلة ومقبولة تتجاوبُ مع مهمة الإدارة الذاتية (عبد الرحمن، الزرو: 1990م: ص20) . غير أن نتائج الانتخابات قضت على تلك الآمال، حين فاز مرشحو القوى الوطنية والتقدمية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية بـ85 % من المقاعد. وبعد أيام قليلة قال أنور السادات، إنّ الانتخابات تعدُّ «رسالةً للملك حسين ولأولئك الحالمين بالوصاية» على الفلسطينيين (جريدة الاهرام: 2/ 5/ 1976م) .

◄ على المسار الأردني

جاء مؤتمر الرباط أساسًا لتصويب الوضع الشرعي للفصائل الفلسطينية المشتتة هنا وهناك، لصبغها بصبغة تنسجم مع الساحة العربية، ورغم أنّ هذا شكّل منعطفًا خطيرًا في السياسة العربية تجاه القضية الفلسطينية التي خرجت من إطارها العربي للإطار الوطني البحت، وأصبحت تخصُّ منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنّ القرار جاء بالموافقة الجماعية للدول العربية، وقد اضطر الملك حسين القبول بالإجماع العربي والموافقة على القرار للحفاظ على علاقته العربية بعيدًا عن مصادر التوتر، وليخلي مسؤولية الأردن تجاه تصرفات وسلوك منظمة التحرير مستقبلًا على الساحة العربية والدولية. وبالإضافة لهذه الرغبة، فمصالح الأردن السياسية والاقتصادية ستكون موضع أدوات الضغط العربية، فيما لو لم يقبل بالإجماع العربي على القرار (قطيشات: 2009م: ص198) .

لم تظهر في المملكة الأردنية رغبةٌ بممارسة أيِّ دور إلا فيما يتعلقُ بالحفاظ على الإجماع والتضامن العربي، رغبةٌ في الاستفادة من التغيرات الناجمة في المنطقة بعد عام 1973م لإيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ويؤكد على ذلك الملكُ حسينُ قائلًا: «فإني مقتنعٌ بأنّ هناك قوى وعوامل خارجية يمكن أن تهيئ الطريق بشكل منطقي نحو إيجاد حلٍّ للقضية» (تليلان: 2001م: ص135) . وتتمثّل التغيرات التي رأى الأردن أنّها تعمل في صالح القضية الفلسطينية، بالتحسن الكبير الذي طرأ على القوة الاقتصادية والقدرات العسكرية العربية منذ حرب 1973م، واعترافٍ عالمي للفلسطينيين بحق تقرير المصير. ويُفسّر حماسُ مصر لإصدار قرار مؤتمر الرباط، بأنّ الرئيس المصري أنور السادات، وبعد الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، كان عليه أن يتحمل جزءًا من تبعات القضية الفلسطينية، وبما أنّ السادات لم يفكر بالحلِّ الشامل للصراع العربي الإسرائيلي، باعتبار أنّ الأردن وسوريا خسرتا الضفة الغربية والجولان في حرب عام 1967م، فإنّه رأى أنّ الخروج من هذا المأزق يتطلب انتقال المسؤولية القانونية على الضفة الغربية من الأردن إلى منظمة التحرير الفلسطينية، مما يسهِّل مهمته في التفاوض مع المنظمة للدخول في عملية السلام، وبالتالي عقد مفاوضات سلام ثنائية بين مصر وإسرائيل لاستعادة أرض سيناء المصرية دون تعهُّد أو حرجٍ يذكر أمام الأردن وسوريا (قطيشات: 2009م: 134) .

وكانت أحداث أيلول/ سبتمبر الأسود 1970م قد أثرت كثيرًا في علاقة الأردن بالدول العربية إلى درجة أصبح الأردن يشعر معها بالعزلة، ولم يحدث انفراجٌ في علاقاته إلا بعد موافقة الملك حسين على قرار قمة الرباط، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على الرغم من اقتناعه بأنّ الإجماع العربي لم يكن على صواب.

ووفقًا لقرارات مؤتمر الرباط دُعيت الدولُ العربية بدون أيِّ استثناء، إلى الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني ودعم منظمة التحرير في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين العربي والدولي، وأن تضع هذه الدول صيغةً فيما بينها لتنظيم علاقتها في ضوء هذه القرارات ومن أجل تنفيذها، وأن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني. ورغم ذلك فقد كان الأردن يشعر أنّ مسألة التمثيل والشرعية لم تحسم بعد لمصلحة المنظمة، على اعتبار أنّ إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ما زالتا تعتبران الأردن هو الممثل الشرعي للضفة الغربية والفلسطينيين (Jerusalem post: 2/ 3/ 1975) .

ولكنّ ذلك لم يكن يعني أنّ مركز الملك الحسين قد تغير، حيث كتبت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية في 13/ 12/ 1974م ما يلي "أنّ الملك حسين، الذي حاولنا طوال الوقت أن نبقيه حيًا بواسطة التنفس من الفم إلى الفم، لم ننجح في إبقائه حيًا فقد مات"، وبذلك أعلنت الصحيفة عن اعتقادها بانهيار أحد أهم مرتكزات سياسة إسرائيل لما بعد حزيران/ يونيو 1967م، تجاه المسألة الفلسطينية (جواد: 1979م: ص3) . وقد فشلت دبلوماسية الخطوة خطوة التي اتبعها كسينجر وزير الخارجية الأمريكي، ولم يكن في وسع الإدارة الأمريكية المشلولة بسبب قضية ووترجيت أن تمارس أيّة ضغوط على إسرائيل التي كانت مترددةً في تقديم أيِّ تنازلٍ على الجبهة الأردنية.

وبعد عودة الملك حسين إلى عمان إثر اختتام المؤتمر، خطا خطوات من أجل أردنة المملكة وإزاحة الفلسطينيين عن المراكز الهامة في الوزارات والإدارات، ويتضحُ ذلك من قيامه بتعطيل البرلمان الأردني، مع إبقائه على الارتباط الإداري والقانوني للضفة الغربية (حبيب الله: 1987م: ص96) ، وعمل على إجراء التغيير الوزاري وعددٍ آخر من الإجراءات الداخلية بهدف "إعادة ترتيب أمور البيت الأردني، وإعطاء قرار مؤتمر قمة الرباط مضمونه ومعناه" (الوثائق العربية 1974م: 1975م: ص695 – 696) .

وفي هذا المقام دعا الملك حسين إلى تعديل المادتين 34و73 من الدستور الأردني. وفي جلسة استثنائية للبرلمان

الأردني، أقرّ مجلسُ النوابِ والأعيان تعديل المادة 34 من الدستور، التي تعطي الملك حقّ حلّ مجلس النواب، بحيث أُضيفت إليها فقرةٌ جديدةٌ، أعطت الملك الحقّ في أن يحلّ مجلس الأعيان أو يعفي أحد أعضائه من العضوية (الشعيبي: 1979م: ص230) ، ومجلس الأعيان الذي عيّنه الملك حسين بعد ذلك ضمّ ثمانية فلسطينيين فقط من أصل ثلاثين.

كما أقرّ المجلس تعديل المادة 73 من الدستور التي تنصُّ فقرتاها الأولى والثانية على:

- إذا حُلّ مجلسُ النواب فيجب إجراء انتخابات عامة بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحلّ بأربعة أشهر على الأكثر.
- إذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء الشهور الأربعة يستعيد المجلس المُنحلّ كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورًا، وكأنّ الحلّ لم يكن ويستمرُ في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد.

وبالفعل فقد تمّ تعديل هذه المادة كما تقدمت بها الحكومة على النحو التالي «بالرغم مما ورد في الفقرتين 1و2 من هذه المادة للملك أن يؤجل إجراء الانتخابات العامة لمدة لا تزيد على السنتين، إذا كانت هنالك ظروفٌ قاهرةٌ يرى معها مجلس الوزراء أنّ إجراء الانتخابات أمرٌ متعذرٌ» (الدستور: 10/ 11/ 1974م) . وتمّ حلُّ مجلس النواب الذي كان يمنح الفلسطينيين حقّ التمثيل فيه بشكلٍ مساوٍ لتمثيل الأردنيين، ولم ينعقد المجلس إلا بعد عشر سنواتٍ، بعد إجراء انتخاباتٍ جديدةٍ (سميث: 1991م: ص169) .

ومن جهةٍ أخرى، وفي شباط/ فبراير 1976م، قامت الحكومةُ الأردنيةُ (بالاتفاق، مع سورية والسعودية) (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1976م: 1977م: ص120) ، بدعوة مجلس الأعيان، ومجلس النواب المنحل (بمن فيه ممثلو الضفة الغربية) إلى الانعقاد. وقد عقد كلٌّ من المجلسين، في الخامس من الشهر نفسه، جلسةً خاصةً أقرّ فيها تعديلًا للدستور يجيزُ للحكومة تأجيل الانتخابات النيابية إلى أجلٍ غير محدود، واستدعاء مجلس النواب إلى الانعقاد استثنائيًا لتعديل الدستور.

اتخذت الحكومة الأردنية عدة إجراءات أثرت على معيشة وتحرك سكان الضفة الغربية. وكان أحدها إقرار التجنيد الإلزامي الذي شمل شباب الضفة (الصايغ: 1987م: ص68) ، مع إضافة بند خاص إلى قرار التجنيد يعفى بموجبه أبناء الضفة الغربية من خدمة العلم، لكن فقط بشروطٍ تحدد قدرتهم على العيش والعمل في الضفة الغربية.

غير أنّ الإجراءات الأردنية بشأن الدستور، وإرجاء الانتخابات العامة وإعادة تشكيل الوزارة أحدثت ردود فعلٍ في أوساط منظمة التحرير وحركة المقاومة، واعتبرتها سياسة أردنة للدولة وتكريسًا للتمييز الإقليمي ضدّ الفلسطينيين (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1974م: 1975م: ص40) . ونتيجةً لذلك تمّ تخفيضُ المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية للبلد وإرغام المواطنين على تحديد ولائهم، ونتيجةً لذلك أيضًا فإنّ التجار الفلسطينيين، الذين كانوا في السابق يعتمدون على الحكومة في العقود والأموال، وجدوا أنفسهم في وضعٍ لا يستطيعون معه منافسة التجار الأردنيين، الذين حصلوا على مواقع متميزة في الاقتصاد القومي رغم أنّ خبراتهم كانت أقلّ من نظرائهم الفلسطينيين (سميث: 1991م: ص170) .

وفي نهاية العام بدأ ملاك الأراضي الفلسطينيون في الضفة الغربية، والذين دعموا الملك في السابق ووقفوا ضدّ الفلسطينيين في البلدان العربية الأخرى، يعلنون عن تأييدهم لمنظمة التحرير، ويطالبون بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلك نبعت لديهم قناعاتٌ حقيقيةٌ أنّه لا يمكن حماية مصالحهم إلا في ظلّ دولة خاصة بهم (سميث: 1991م: ص170) ، في قطاع غزة والضفة الغربية. ولذلك رأت الأردن أنّه ما من حلٍ أمامها في التعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية سوى: (أبو عودة: 1999م: ص129 – 130)

- الاستمرار في سياسة فتح الجسور ودعم صمود الفلسطينيين.
- الإبقاء على سياسة منع عمليات المقاومة الفلسطينية عبر خطوط وقف إطلاق النار.
- محاولة إقناع الفلسطينيين المتشككين بصدق الاعتراف الأردني بمنظمة التحرير كممثلٍ شرعيٍ ووحيدٍ للفلسطينيين.
- التعاون على مضضٍ مع رؤساء بلديات الضفة الغربية الذين تمّ انتخابهم كممثلين لمنظمة التحرير كممثلٍ شرعي ووحيدٍ للفلسطينيين.
- بدأ الأردن يتعاملُ مع منظمة التحرير كعنصرٍ فاعلٍ في النزاع إلى جانب مصر وسوريا.
- استمرار الأردن في سياسته على الساحة الدولية لتحريك الرأي العام العالمي لوقف الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس العربية لتغيير الأمر الواقع.

الخاتمة:

خلال الجلسة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في القاهرة عام 1971م، أكّدت منظمةُ التحرير الفلسطينية على أنّها الممثل الوحيد لجماهير الشعب الفلسطيني. غير أنّ القيادة الأردنية شكّكت في هذه الصفة؛ مؤكدةً أنها وحدها تمثلُ فلسطيني الضفتين، وبهذا برزت مظاهرُ الصراع بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على تمثيل الشعب الفلسطيني. وفي المجلس الوطني الفلسطيني المُنعقد في كانون الثاني/ يناير 1973م، صدر بيانٌ ختاميٌ يؤكدُ الدعوة إلى «إنشاء نظام ديمقراطي في الأردن، أما الحكومةُ الأردنية فقد حصرت خلافها مع منظمة التحرير الفلسطينية في مشكلة التمثيل الفلسطيني. **وقد خرج البحث بجملة من النتائج وهي:**

1. أن منظمةُ التحرير الفلسطينية اعتمدت في اعتبار نفسها ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني على قرارات القمة العربية، القائلة بأهمية وجود كيانٍ فلسطيني مستقلٍ يتصدى لإسرائيل ومخططها ضدّ القضية الفلسطينية.

2. تمسك الأردن بتمثيل الفلسطينيين في الأردن والضفة الغربية، على اعتبار أنّ الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية، والفلسطينيون فيها هم مواطنون أردنيون.

3. كان لمجلس وزراء الخارجية العرب في الفترة 22 – 25 تشرين أول/ أكتوبر دورٌ في إصدار توصيات تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني، وحقّ منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني، رغم اعتراض وفد المملكة الأردنية الهاشمية.

4. لقيت منظمةُ التحرير الفلسطينية دعمًا من الرؤساء العرب، وممثلي الدول العربية.

5. اضطرّ الأردن، للنزول عند رأي الفلسطينيين والرؤساء العرب، بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني.

6. انتهت القمةُ العربية لصالح منظمة التحرير باعتبارها ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني في الداخل و الخارج، وبالتالي أصبحت مخولةً عربيًا باتخاذ أيِّ قرار يتصلُ بمستقبل فلسطين المحتلة، وأبطل هذا القرار الادعاء الإسرائيلي بأنّ الضفة الغربية و قطاع غزة أرضٌ متروكة.

وكان لمؤتمر الرباط آثارٌ عديدة على عدة مسارات، أهمها:

1. على المسار الفلسطيني الخارجي، إصدارُ الجامعة العربية في الثاني من أيلول/ سبتمبر 1974 قرارًا يقضي بالعمل على إدراج قضية فلسطين كبند مستقل في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامّة للأمم المتحدة.

2. ونجحت منظمة التحرير، بفعل الدعم العربي، في حمل مئة وخمس دول من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على التصويت في الرابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 1974م، لصالح قرار ينصُّ على «أنّ الجمعية العمومية، إذ ترى الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في الجلسات العامة».

3. قام الملك الأردني بعد المؤتمر بإزاحة الفلسطينيين عن المراكز الأردنية الهامة، ما أدى إلى تحول من كان يؤيد من الفلسطينيين تمثيل الأردن لهم إلى دعم منظمة التحرير، فلم تجد الأردن أمامها سوى أن تقنع الفلسطينيين بصدق اعترافها بمنظمة التحرير، وبدأت تتعامل مع منظمة التحرير كعنصر فاعل في النِّزاع إلى جانب مصر وسوريا.

المراجع والمصادر:

1. الوثائق الفلسطينية العربية 1971م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1974م.
2. اليوميات الفلسطينية، المجلد 14، من 1/ 1/ 1971م – 30/ 6/ 1971م، ط1، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971م.
3. الوثائق الفلسطينية العربية 1973م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1974م.
4. الوثائق الفلسطينية العربية 1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1975م.
5. قرارات الجامعة العربية قرار رقم (65/ د 7/ _ 29/ 10/ 1974م) ، 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1974م.
6. الوثائق العربية 1974م، مكتبة نعمى يافث التذكارية، الجامعة الأمريكية، بيروت، ص ص695، 696
7. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1976م: مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1977م، ص120
8. الموسوعة الفلسطينية: ج4، ص115.
9. أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، ط1، بيروت 1999م.
10. أن سميث، باميلا: فلسطين والفلسطينيون (1867م – 1983م) ، ترجمة إلهام بشارة، دار الحصاد، ط1، 1991م.
11. الحوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1980م.
12. الفايز، عصام أحمد: النظام الهاشمي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، دار ابن خلدون، بيروت، 1974م.
13. الشعبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية (1974م – 1977م) ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت، 1979م.
14. الصايغ، يزيد: الأردن وفلسطين، مؤسسة رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، 1987م.
15. تليلان السليم، أسامة عيسى: السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، مؤسسة جيل الأردن الجديد، ط1، عمان، 2001م.
16. جواد، سعيد: النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والجليل (1974م – 1978م) ، دار ابن خلدون، ط1، بيروت، 1979.
17. حبيب الله، غانم: علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني (1964م – 1976م) بين التنسيق والصدام، دار الاستقرار، مؤسسة الثقافة الفلسطينية، عكا، 1987م.
18. زالك، موشيه: الحسين والسلام في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والدارسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
19. صافي، طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية (1917م – 1987م) ، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ج1، القدس، 1987م، ص84.

20. عبد المجيد، وحيد: العلاقات الفلسطينية العربية قضايا الوجود الفلسطيني في سوريا، والأردن، ولبنان، مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، ط1، القاهرة، أيلول/ سبتمبر 1979م.

21. عبد الرحمن، أسعد والزرو، نواف: الفكر السياسي الإسرائيلي، دار الشروق، ط1، عمان، 1990م.

22. قطيشات، ياسر نايف: نفس العلاقات الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي، دار يافا، عمان، 2009م.

23. كابليوك، أمنون: ترجمة عصام البطران: عرفات الذي لا يقهر، الإتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دون سنة نشر.

24. مصطفى، نادية محمود: أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م.

25. هيكل، حمد حسنين: سلام الأوهام «أوسلو – ما قبلها وما بعدها»، دار الشروق، ج3، القاهرة، 1996م.

26. الأيوبي، المقدم الهيثم: عشرة أعوام من عمر الكفاح المسلح الفلسطيني، شؤون فلسطينية، عدد 41، كانون الثاني/ يناير 1975م.

27. إبراهيم، محمد السعيد: الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي، السياسة الدولية، عدد16، إبريل 1980م، القاهرة.

28. الخليلي، غازي: سياسات النظام الأردني تجاه تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، شؤون فلسطينية، عدد 53، كانون الثاني/ يناير 1976م.

29. الكاظم، صالح جواد: دولة فلسطين في الأمم المتحدة (1947م – 1988م) ، شؤون عربية، كانون الأول/ ديسمبر 1990م.

30. حجازي، حسين: سياسات دول الطوق العربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية (1964م – 1982م) ، شؤون فلسطينية، عدد 182، أيار/ مايو 1988م.

31. سخنيني، عصام: الكيان الفلسطيني (1964م – 1974م) ، شؤون فلسطينية عدد41، كانون الثاني/ يناير 1975م.

32. سخنيني، عصام: شهريات المقاومة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، عدد 34، حزيران/ يونيو 1974م.

33. شوفاني، إلياس: فقاعة الإدارة الذاتية، شؤون فلسطينية، عدد 55، آذار/ مارس 1976م.

34. عبد المجيد، عيسى: التحرك السياسي الأردني إزاء مستقبل الضفة الغربية، شؤون فلسطينية، عدد 37، أيلول/ سبتمبر 1974م.

35. هلال، على الدين: مؤتمر الرباط والعمل العربي المشترك، السياسة الدولية، عدد 39، كانون الثاني/ يناير 1975م.

36. فلسطين الثورة: 8/ 10/ 1973م.

37. جريدة الدستور الأردنية: 25/ 12/ 1973م. 10/ 11/ 1974م.

38. جريدة الأهرام: 31/ 5/ 1974م. 2/ 5/ 1976م.

39. صحيفة بيروت اللبنانية: 21/ 9/ 1974م.

40. صحيفة النهار اللبنانية: 8/ 5/ 1974م. 28/ 10/ 1974م.

41. وكالة وفا الفلسطينية: 1/ 12/ 1976م.

42. Jerusalem post: 2/ 3/ 1975.